



## تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

برغم أن موجة الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠١١ قد أثرت بالتأكيد على الأراضي الفلسطينية المحتلة على المستوي السياسي، ولكن واصلت حالة حقوق الإنسان مسار التدهور، حيث أن الفلسطينيين ما زالوا يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان المعتادة وكذلك للضغوط المستمرة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، وحركة حماس.

### الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي

نظم النشطاء العرب احتجاجات مستوحاة من الاحتجاجات العربية لعام ٢٠١١، وكانت على الحدود مع إسرائيل بمناسبة الذكرى الـ ٦٣ للنكبة يوم ١٥ مايو، وقاموا بشجب استمرار احتلال فلسطين والمطالبة بحق العودة. وقد قامت قوات الأمن الإسرائيلية باستخدام العنف غير المتناسب مما أدى إلى مقتل ستة متظاهرين على الحدود اللبنانية، وأربعة آخرين على الحدود السورية خلال احتجاجات التضامن. كما هوجم فلسطينيين كانوا يحتجون في الضفة الغربية، وأصيب ما يقرب من ستين شخصاً.

وفي ٥ يونيو/حزيران، في ذكرى احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان في عام ١٩٦٧، تم إطلاق الرصاص على ثلاث وعشرين متظاهراً سورياً برصاص القوات الإسرائيلية بينما كانوا يحاولون عبور الحدود مع إسرائيل. وقد تم ارتكاب كل هذه الجرائم من دون عقاب من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في تجاهل واضح لاتفاقيات جنيف الأربع وغيرها من المعاهدات الدولية.

في أكتوبر وديسمبر ٢٠١١، أجرت إسرائيل وفلسطين عملية تبادل للأسرى من خلال مبادلة ١٠٢٧ فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية في مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وهو جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي أسرته حماس في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، لا تزال إسرائيل تحتجز أكثر من ٥,٠٠٠ فلسطينياً، بينهم عدة أطفال، في السجون الإسرائيلية في ظروف سيئة.

وخلال زيارته الأخيرة إلى غزة في فبراير شباط ٢٠١٢، صرح الأمين العام للأمم المتحدة أنه قلق إزاء حالة السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وطالب بإيجاد حل لهذه المشكلة الحرجة، التي يتضرر منها آلاف العائلات الفلسطينية لديهم أفراد في السجون الإسرائيلية، إذ أن إطلاق سراح هؤلاء هو أمر حيوي لإنجاح أي مفاوضات سلام.

وقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياستها المتمثلة في القتل خارج نطاق القانون من خلال القصف العشوائي للمنازل والمناطق المأهولة بالسكان، خاصة في قطاع غزة. ووفقاً لتقارير من منظمة "بيت سالم" الإسرائيلية للحقوق، كانت القوات الإسرائيلية قد قتلت إثنين وثلاثين مدنياً فلسطينياً، وذلك اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. كما

زادت الاعتقالات التعسفية، من السياسيين والتابعين لحركات "حماس" و"فتح"، حيث يتم إلقاء القبض عليهم وتفتيش منازلهم، فيما يشبه السياسة الروتينية للقوات الإسرائيلية.

إن التعذيب المنهجي لا يزال أيضاً مستمراً في المعتقلات الإسرائيلية، حيث يتعرض المعتقلون لمختلف أشكال المعاملة المهينة علي المستوى الجسدي والنفسي، بما في ذلك الضرب، والتهديد بالاعتصاب، والتهديد بالقتل، والتهديد بإلحاق الأذى بذويهم، والحرق بأعقاب السجائر، والحرمان من النوم، والحرمان من الرعاية الصحية المناسبة، وحظر ممارسة الشعائر الدينية.

كما كثفت الهجمات خلال ذكرى النكبة ضد وسائل الإعلام أيضاً، مع الهجمات المتواصلة ضد الصحفيين الذين يتابعون الاحتجاجات الأسبوعية تقريباً، و تركزت بصورة رئيسية أمام جدار الفصل العنصري. وهذه الهجمات الموثقة تضمنت استخدام القوة المفرطة، بما يؤدي إلى الموت أحياناً، وكذلك الاعتقالات، والتحقيقات المطولة، واقتحام المكاتب. بالإضافة إلى ذلك، أقر الكنيست الإسرائيلي العديد من القوانين المقيدة في عام ٢٠١١، إضافة إلى ترسانة من القوانين القمعية تُستخدم لخنق الحريات والحقوق الأساسية للفلسطينيين. ويتضمن ذلك القانون الذي يجرّم أي فعل من الانخراط، أو الدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وقانون آخر يفرض عقوبات على أي منظمة غير حكومية تمولها الحكومة تعمل على رفع مستوى الوعي أو عقد الفعاليات في ذكرى النكبة - باعتبار أنها فعاليات يُنظر إليها من قبل الكنيست الإسرائيلي على أنها تمثّل الحرص على تحدي وجود دولة إسرائيل. وهناك قانون آخر يؤدي إلى ضرر بالغ علي حرية الرأي والحريات الإعلامية، حيث أنه يجرم نشر المواد التي يمكن أن تُصنّف على أنها سرية أو تهدف إلى "الإضرار بالأمن القومي".

ولا يزال قطاع غزة يواجه أزمة إنسانية خطيرة مع استمرار الحصار الذي تفرضه إسرائيل ومصر عليه منذ عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من تصريحات عديدة من قبل لنافي بيلاي المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بشأن الطبيعة غير القانونية للحصار، واصلت إسرائيل سياستها وكافة أشكال العقاب الجماعي، وتقوم إسرائيل بفرض السجن الفعلي علي منطقة يبلغ عدد سكانها ١,٧ مليون شخص في قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قوانين الإقامة في إسرائيل تجعل من المستحيل على الفلسطينيين داخل الضفة الغربية ممارسة حريتهم في التنقل ودخول غزة، وهو ما يؤدي إلي فصل وتشنيت عائلات عديدة. ووفقاً لمنظمة "أطباء بلا حدود"، فقد أدى الوضع الإنساني المزري حقاً في قطاع غزة إلي وقوع المشاكل النفسية لدي أكثر من نصف الأطفال في قطاع غزة تحت سن ١٢ سنة، ثلثها تقريباً يوصف بأنها مشاكل نفسية "تحتاج إلى تدخل صحي وطبي".

وقد تسببت الحرب على غزة، والقصف العشوائي المستمر، والحصار على الغالبية العظمى من السكان في جعلهم يشعرون بالسجن والتهديد. حسب برنامج غزة للصحة النفسية هناك حوالي "٨٢,١٪ من الأطفال في قطاع غزة يُعتقد أنهم تعرضوا للخطر أثناء الهجوم، وهناك ٦٧,٦٪ لديهم مخاوف من أن يكون هناك تكرار لذلك، و٤٠,٩٪ منهم أعربوا عن رغبتهم الشديدة في الانتقام".

وبالإضافة إلى ذلك، كان توسيع المستوطنات الإسرائيلية هو العامل الرئيسي وراء العديد من الاتجاهات المثيرة للقلق في المنطقة (ج) والقدس الشرقية. حيث أن المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية

بموجب القانون الدولي، وتُشكّل عقبة أمام السلام، وتُهدد بجعل حل الدولتين مستحيلًا. وينبغي لجميع النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية، أن تتوقف على الفور، كما ينبغي التخلي عن خطط البناء الجديدة.

وحتى الآن، لم يتوقف بناء المستوطنات والتخطيط لها، بل هو في حالة من التسارع الشديد، مع وجود خطط لبناء ٣٧٠٠ وحدة سكنية جديدة للمستوطنين تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١١ في القدس الشرقية وحدها. وشهد عام ٢٠١١ زيادة بنسبة ٤٣% في الهجمات العنيفة التي يقوم بها المستوطنون ضد الفلسطينيين وعدادًا قياسيًا من اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من جراء هدم بيوتهم، ومحاصرة مصادر المياه، واستهداف الهياكل الزراعية.

### الصراع على السلطة بين السلطة الفلسطينية وحماس

تم الاتفاق أخيرًا على إطار للمصالحة السياسية بين السلطات المتنازعة (فتح وحماس) وتم التوصل إليه في أريحا في نيسان ٢٠١١. ويعمل اتفاق المصالحة على تغطية الانتخابات (التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني)، وتشكيل لجنة الأمن العليا، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. ومع ذلك، لم تكن هناك مناقشات حول وضع الآلاف من الضحايا الذين عانوا، وما زالوا يعانون، بسبب ذلك الخلاف الطويل بين الفصليين. ولم تتم مناقشة منح تعويضات لأولئك الذين أُعدموا، أو الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب، والذين طردوا من أماكن عملهم بسبب انتماءاتهم السياسية، أو الذين تم إجلاؤهم بالقوة. ولم يتحقق تنفيذ اتفاق الوحدة الوطنية، وتحرك وفد السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس وسافر وحده إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة لطلب عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة والاعتراف بها كدولة ذات سيادة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يصدر أمر بإطلاق السجناء السياسيين لدي كل من حماس والسلطة الفلسطينية من معسكرات الاعتقال وفقًا لشروط الاتفاق.

كذلك استمر الاعتقال التعسفي والتعذيب، وهي الممارسات التي تُستخدم عادةً بواسطة السلطة الفلسطينية وحركة حماس (ومعظمها ضد أعضاء بعضهم البعض) حتى بعد التوقيع على اتفاق المصالحة. على سبيل المثال، خلال الأشهر الأربعة الأولى في عام ٢٠١١، قامت اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بتوثيق ٥٤٧ من مزاعم التعذيب في الضفة الغربية وغير ذلك من الادعاءات (بلغ عددها ٧٩٩) حول الاعتقال التعسفي. وفي الفترة من مايو حتى سبتمبر (أثناء وبعد المصالحة) تم توثيق ادعاءات بحدوث التعذيب بعدد ٤٦٢ وكذلك ٧٧٠ حالة من الادعاءات بحدوث الاعتقال التعسفي. وفي غزة، أُلقي القبض على ١١ من أتباع السلطة الفلسطينية بواسطة حركة حماس، وكان ذلك بعد يومين فقط من توقيع الاتفاق.

واستمرت الهجمات ضد الفلسطينيين المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع فترات عام ٢٠١١ وفي ٢٠١٢ كذلك، بما في ذلك الحكم الصادر في ٣٠ يناير بالسجن ٩ سنوات ضد "أمير مخول"، مدير مؤسسة "اتجاه" بتهمة التجسس وإقامة اتصالات مع أعداء دولة إسرائيل. وفي ١٣ يناير عام ٢٠١٢، في قطاع غزة، تعرض محمود أبو رحمة، مدير العلاقات الدولية في مركز الميزان لحقوق الإنسان، للطعن مراراً وتكراراً بواسطة مجموعة من الرجال المسلحين المجهولين بعد انتقاده لحكومة حماس، حيث أن الإفلات من العقاب واضح جداً بالنسبة للجماعات المسلحة في غزة. وكان أبو رحمة قد تعرض للهجوم عليه قبل ١٠ أيام كما أنه تلقى عدة تهديدات بالقتل، والتي تم نقلها إلى الحكومة.

وفي نفس الوقت تقريبا، في الضفة الغربية، تعرض "يزان صوفا"، من اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، للضرب بشدة من ضباط أمن السلطة الفلسطينية، أثناء تغطيته لاحتجاج - وهو أمر أصبح منهجيا في جميع الاحتجاجات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مؤسسات المساعدات الإنسانية تعمل في بيئة مقيدة للغاية مع وجود أكثر من ١,٠٠٠ من نقاط التفتيش الداخلية التي أنشأتها إسرائيل في الضفة الغربية.

هذه الانتهاكات المستمرة والوحشية لحقوق المدنيين الفلسطينيين هي مجرد أمثلة قليلة على القمع والعنف ضد المدنيين الفلسطينيين، والذي يواجهونه على أساس منتظم على مدى عقود في الأراضي المحتلة. أنهم بمثابة تذكير مأساوي للنتائج الحتمية لإعطاء رخصة للقتل والإفلات من العقاب عن جرائم الحرب التي ترتكبها القوات العسكرية.

وفي هذا الصدد، لا بد من أن تتحرك الأمم المتحدة، سواء من خلال مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، من أجل البدء في تحديد مواعيد نهائية واضحة لتقييم القدرة والإرادة السياسية لدى إسرائيل والجهات الفلسطينية لتحمل مسؤولياتها في التحقيق والمقاضاة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي استمرت طوال عقود من الزمن، حيث أن الانتهاكات تتزايد في ظل نظام يزدهر فيه الإفلات من العقاب لعدم وجود فترة تقييم محددة يجري اتخاذ القرار بشأنها.

إن تقارير مجلس حقوق الإنسان حول تقرير غولدستون وأسطول الحرية وما جري من الفشل في اتخاذ إجراءات ملموسة في كلتا الحالتين ليست سوى جانب واحد من الفشل المستمر في مجلس حقوق الإنسان في معالجة هذه المسألة بشكل صحيح فيما يتعلق بالانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.